الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.24

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
27 December 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارنويل (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(أ) دور المرأة في التنمية

(ب) تنمية الموارد البشرية

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

(د) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها الواردة في الإعلان المتعلِّق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-62146 (A)
0162146

نظرا لغياب السيد سيشاس دا كوستا (البرتغال)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارنويل (غيانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/56/221، A/56/222-S/2001/736، A/56/306 و A/56/362-S/2001/87)

(أ) **دور المرأة في التنمية** (A/56/321)

(ب) **تنمية الموارد البشرية** (A/56/306)

(ج) **الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (A/56/364 و A/56/482)

(د) **تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها الواردة في الإعلان المتعلّق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع** (A/56/306)

١ - **السيدة كنغ** (المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، قدمت تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية: الوصول إلى الموارد المالية: مراعاة المنظور الجنساني (A/56/321)، قائلة إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة، فما زال التمييز على أساس نوع الجنس قائما في كثير من مناحي الحياة، بما في ذلك الحياة الاقتصادية. وتعترض عدم المساواة بين الجنسين سبيل التنمية الاقتصادية، وعلى العكس، فإن إدراج الأبعاد الجنسانية في استراتيجيات التنمية يدل على فهم سليم لمجال الأعمال التجارية.

٢ - وأضافت أن الانكماش الاقتصادي السائد حاليا في البلدان الصناعية، والذي ضاعفت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر من حدته، أدى إلى آثار اقتصادية سيكون لها عواقب سلبية على الكثيرين وخاصة النساء. وحثت اللجنة أن تأخذ في اعتبارها البعد المتعلق بالاقتصاد للعولمة وتأثيره على النساء لدى مناقشتها للقضايا الاقتصادية والمالية واتخاذ قرارات بشأنها. وأضافت أنه يتعين إيلاء اهتمام أكبر لتأثير العولمة على الفئات الضعيفة من البلدان، والفئات الضعيفة داخل البلدان، وخاصة النساء، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - واستطردت قائلة إن المرأة، في كثير من البلدان النامية، ما برحت غير متمتعة بحقوق متساوية في الملكية، بما في ذلك الحق في الميراث. الأمر الذي يضر بإمكانية وصولها إلى الائتمان وملكية الأصول. وقالت إن المرأة الريفية على الأخص تفتقر إلى السلطة التي تمكّنها من تأمين حقها في ملكية الأرض، أو الحصول على الخدمات الحيوية مثل الائتمان والتدريب والتعليم وهي أمور أساسية من أجل تمكينها اقتصاديا وتأمين سبل العيش المستدامة لأسرتها ومجتمعها.

٤ - ومضت قائلة إن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تدعمها المنظمات الوطنية والدولية، حسبما يشير تقرير الأمين العام، تشكل في الغالب المصدر الأنجع لوصول النساء إلى الموارد المالية في البلدان النامية. وأضافت أن الخدمات التي تستكمل الائتمان وتسهيلات الادخار، مثل تدريب النساء على تنمية مهارات المهن الحرة، ذات أهمية حيوية لهذه البرامج الائتمانية المتناهية الصغر. وقالت إن التقرير يدعو الحكومات إلى تيسير وصول النساء والفتيات إلى التعليم على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، وتيسير وصولهن إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات لضمان إدماجهن الكامل

في التنمية الاقتصادية. وبينما يركِّز التقرير المعروض على اللجنة أساسا على وصول النساء إلى الائتمان المتناهي الصغر، فإن المنظور الجنساني مهم أيضا في جميع مجالات الاقتصاد الكلي.

٥ - واستطردت قائلة إن أهمية وضع المنظور الجنساني في صميم اهتمامات سياسات الاقتصاد الكلي تشكِّل أحد العناصر الجديدة التي أبرزت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقد وفّرت الأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠٠٢، فرصة فريدة للتركيز على المنظورات الجنسانية الحساسة المتعلقة بتنمية الاقتصاد الكلي.

٦ - **السيد كينيبرغ** (مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، أشار إلى أن الجمعية العامة لم تطلب أية وثائق لتناقشها في إطار البند الفرعي المتصل بتنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وأشار إلى أن هناك تقريرين صدرا في الدورة الخامسة والخمسين، أحدهما عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في التسعينات (A/55/209)، والآخر يتضمن نصا للاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الأول من الألفية الجديدة (A/55/89). وقال إن الجمعية العامة قررت في دورتها الخامسة والخمسين تأجيل النظر مرة أخرى في استراتيجيات دولية إنمائية جديدة إلى حين استكمال عدد من الاجتماعات الموجهة نحو التنمية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف أن ثلاثة من تلك الاجتماعات قد انعقدت لغاية الآن وكل منها أحرز خطوات أخرى نحو تحقيق بعض الأهداف المحددة المتفق عليها عالميا في إعلان الألفية. ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في الاجتماعات الأخرى التي ستعقد في عام ٢٠٠٢.

٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة ستنظر في الدورة الحالية في تقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326). وقد يتساءل المرء، لدى النظر في ''الدليل التفصيلي'' ما هي الدروس المستفادة من ثلاث استراتيجيات إنمائية دولية سابقة اعتمدتها الجمعية العامة، وكانت نتائجها مخيبة للآمال، بصفة عامة، وقال إن السبب في ذلك يمكن تصنيفه في فئتين - الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي قطعت بالفعل، وعدم كفاية الموارد. واستطرد قائلا إن المشاركة النشطة من جانب الغالبية العظمى من رؤساء الدول أو الحكومات في اعتماد إعلان الألفية يوحي بمستوى أعلى من الالتزام في الظروف الراهنة؛ وإنه ينبغي استدامة هذه الدرجة الرفيعة من الإرادة السياسية.

٨ - ومضى قائلا إن الجهود الإنمائية العالمية السابقة قد ابتليت بعدم كفاية الموارد وسوء تخصيصها. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية هو تحديد السبل والوسائل اللازمة لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الألفية والاستفادة منها محليا ودوليا.

٩ - وأضاف أن العالم بأسره يواجه أقسى انتكاسة اقتصادية قصيرة المدى أصيب بها خلال عقد من الزمان. وفي نفس الوقت، عانى السلم والأمن الدوليان من صدمة هائلة يمكن أن تكون لها آثار أعمق على آفاق التنمية العالمية على المدى الطويل أكثر من التباطؤ الاقتصادي الحالي. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان العالم ليست مسؤولة عن الظروف المتغيرة، فإن آمالهم في تحسن طويل المدى في رفاههم قد تأثرت تأثرا سلبيا. وأضاف أن الأولوية يجب أن تُعطى لاستعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة ضحايا الصراع الأبرياء. إلا أن هذه الجهود ينبغي أن تكملها جهود موجهة نحو إعادة التنشيط لضمان التحسين الشامل لرفاه الأغلبية الأكثر فقرا من سكان العالم. واستطرد قائلا

إن السعي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر على مستوى العالم يتطلبان قدرا من الإرادة السياسية على الصعيد العالمي والتزاما جماعيا بتوفير كل قطرة من الموارد وهي مهمة تماثل في صعوبتها مهمة التغلب على التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين.

١٠ - **السيد خان** (مدير شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، قال إن حوار الجمعية العامة الثاني رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة، الذي ورد ملخص له في الوثيقة A/56/482 أُجري يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية. ونتيجة لهذه الأحداث، بات من الضروري ضغط الأنشطة الأربعة في نشاطين اثنين؛ كذلك تأثّر مستوى المشاركة في الحوار. وكان مجرد إجراء الحوار، في ظل الظروف المحيطة، تأكيدا مجددا على قدرة العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على استعادة حيويتها.

١١ - وقال إن مجال التركيز الأساسي للحوار أنصب على التباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي وما ينطوي عليه من آثار على البلدان النامية وعلى التنمية. كما ركّزت المناقشات على الأحداث المرتقبة مثل المؤتمر العالمي لتمويل التنمية، والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ونوقشت بعض المسائل الأساسية المدرجة في جداول أعمال هذه الأحداث في إطار غير رسمي تماما، وأكسب هذا الإطار قوة لشكل الذي اتخذه الحوار.

١٢ - وقال إن القضية التي يلزم التصدي لها تتمثل في كيفية الحفاظ على المزايا النسبية والطابع المبتكر لشكل الحوار الرفيع المستوى. وأضاف أن هناك عاملين محددين ينبغي أخذهما في الحسبان. ففي المقام الأول، ينبغي أن يُختار الموضوع على نحو يؤدي إلى دفع جدول الأعمال قُدما إلى الأمام. فالبند المتعلق بالعولمة على سبيل المثال، نوقش مرتين، وفي كل مرة كان يناقش من زاوية مختلفة. وكان السؤال هو كيف نحرك جدول الأعمال قُدما إلى الأمام عن طريق اختيار موضوعات تتجاوز المناقشة العامة للعولمة. ثانيا، ينبغي إيجاد وسيلة للحفاظ على الطابع الابتكاري للحدث. وربما يتعين تشجيع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المشاركة. وطرحت فكرة نهج من ''القاعدة إلى القمة''؛ فعلى سبيل المثال يمكن لفرادى المناطق الإقليمية أو المنظمات غير الحكومية تنظيم أحداث يكون في مقدورها أن تغذي عمل الجمعية العامة. وأضاف أنه يود أن يقترح أن تتناول اللجنة هاتين النقطتين، وخاصة موضوع المناقشة والطابع الابتكاري للحدث، من أجل ضمان حركة تطلعية في الحوار الرفيع المستوى.

١٣ - **السيد كيازي** (مدير مكتب الاتصال لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في نيويورك)، قدم التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الوارد في الوثيقة A/56/221، فقال إن الفصل الأول عبارة عن تقرير موحّد مشترك بين الوكالات يتناول نتائج اجتماع المائدة المستديرة السابع المعني بالاتصال لأغراض التنمية الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والهدف منه تعزيز تبادل الخبرات من أجل تحسين التعاون فيما بين الوكالات وتحديد مراكز تنسيق لتيسير الحوار في ميدان الاتصالات لأغراض التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فهي تتكون من تقارير مقدمة من فرادى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تتعلق باستراتيجياتها وأنشطتها المعنية بالتنمية.

١٤ - واستطرد قائلا إن اليونسكو اضطلعت بعدد من المبادرات الجديدة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بهدف تيسير نشر المعلومات المتعلقة بالتنمية من خلال تعزيز القدرات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في البلدان النامية إلى جانب مشاركتها في المائدة المستديرة. وأضاف أن اليونسكو توفر منبرا لمناقشة السياسات الدولية وتوفر كذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى المعلومات.

١٥ - وينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماع المائدة المستديرة الثامن لتسخير الاتصالات لأغراض التنمية وسيعقد في ماناغوا بنيكاراغوا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد أُختير للاجتماع موضوعان أساسيان: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتقييم برامج وسائط الإعلام المجتمعية.

١٦ - **السيد فانديمورتيلي** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم تقرير الأمين العام عن النهوض بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية (A/56/162) قائلا إن معنى تنمية التنمية البشرية قد تطور، وبات يشمل حسب الفهم السائد في الوقت الحاضر تسهيل تنمية القدرات البشرية وتشجيع استدامة الحياة البشرية الكريمة بغية توسيع نطاق مشاركة الأفراد في جني الفوائد المتأتية من الاقتصاد العالمي. وذكر أن التغير التكنولوجي السريع يتطلب استراتيجية لتنمية الموارد البشرية ذات طبيعة مختلفة، وأكثر مرونة وقدرة على التكيف.

١٧ - وقال إن أحد الأسس التي تقوم عليها تنمية الموارد البشرية يتمثل في إتاحة فرص كافية لتلقي التعليم الأساسي المتسم بالجودة. وبيّن أن التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، في جومتين، بتايلند، في سنة ١٩٩٠، كان ذا طبيعة مختلطة النتائج. ولقد تمكن ما يزيد على ٧٠ بلدا ناميا من تحقيق تقدم طيب، كما استطاعت عدة بلدان نامية أن تسير في اتجاه تحقيق هدف توفير التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠١٥. بيد أن هذا التقدم كان متفاوتا. إذ هناك ما يقدر بـ ١١٣ مليونا من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية - معظمهم من الفتيات - لم يلتحقوا بالمدارس؛ وهذا العدد معادل تقريبا للعدد في سنة ١٩٩١. وأوضح أن تحقيق هدف توفير التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠١٥ بعيد الاحتمال للغاية بالنسبة لما يزيد على ٣٠ بلدا ناميا. وقال إن ثمة حاجة للتركيز على التعليم الأساسي إذا ما أُريد للمكاسب التي تم تحقيقها ألا تتبدد سريعا.

١٨ - واسترعى الانتباه إلى ست توصيات محددة يمكن الرجوع إليها في الفقرات ٣٦-٤١ من التقرير.

١٩ - **السيد كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تعميم المنظور الجنساني ينبغي أن يشكل عنصرا من جميع مظاهر التمويل لأغراض التنمية على الصعيدين الجزئي والكلي حتى يتسنى إتاحة حصول النساء على الموارد المالية. وأضاف أنه ينبغي لبرامج الائتمانات المتناهية الصغر وأنشطة الأعمال التجارية الصغيرة أن تساعد في تمكين المرأة ونقلها من أنشطة كسب العيش إلى مشاريع الأعمال الحرة الراسخة. وأضاف أن الحاجة تدعو لأن تنظر الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية في وضع أهداف على الأجلين القصير والطويل لتمكين المرأة من الحصول على الخدمات المالية. وبيّن أن التعليم والتدريب، لا سيما في ما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، هما عاملان أساسيان في تمكين المرأة والقضاء على الفقر. وأشار إلى أن عدم المساواة الاقتصادية ، والبطالة، والمستوى المتدني للمساعدة

الإنمائية الرسمية، الآخذة جميعها في التزايد، تساعد على استمرارية الأنظمة التي تتعرض المرأة في إطارها إلى الحرمان من القيام بدورها بالغ الأهمية في عملية التنمية.

٢٠ - وقال إن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور، وقد صار الآن يتطلب وجود استراتيجيات شاملة توازن بين الاحتياجات المحلية والواقع العالمي. بيد أن توفير التعليم والتدريب المناسبين يظل الأساس الصلب الذي ينبغي أن تنهض عليه التفسيرات ذات المفهوم الأرحب لتنمية الموارد البشرية. وأوضح أن الهدف الأكبر ينبغي أن يتمثل في توفير الخدمات الضرورية لتأهيل الأشخاص الذين يمتلكون المهارات والمعرفة المطلوبة للمنافسة في حلبة السوق الدولية. وأضاف أنه يجب على استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، مع قيام أسواق العمل بتكييف نفسها للاقتصادات المتنامية، أن تقيم توازنا بين احتياجات قطاعات التوظيف الجديدة وإمدادها بالمهارات المطلوبة. وذكر أن إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس مستمر للبلدان النامية، لا سيما الفقيرة منها، مسألة ذات أهمية قصوى.

٢١ - وقال إن نجاح تنمية الموارد البشرية يعتمد على وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية. وبيّن أنه ينبغي زيادة التعاون الدولي وقيام الجهات المانحة بتعبئة موارد إضافية. وأضاف أنه يتعين على وكالات الأمم المتحدة تنسيق مختلف مبادرات تنمية الموارد البشرية في الوقت الذي عليها أن تعمل فيه أيضا على تكييف هذه المبادرات للاحتياجات القطرية الخاصة.

٢٢ - وانتقل للحديث عن بند الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، فقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد شددت خلال عملية الحوار الثانية من هذا النوع، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على أن عملية العولمة، التي لا تزال معالمها تتضح تدريجيا، تظل ذات تأثير على السياسات الإنمائية لجميع المجتمعات. وأوضح أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى العولمة باعتبارها قوة تخرج عن نطاق سيطرة الأفراد أو البلدان. وبيّن أن هذه العملية هي إلى حد كبير عملية ذات طبيعة تفاعلية كما أنها نتاج لاختيارات وقرارات تتعلق بالسياسات. وأضاف أنها عملية ينبغي تسخيرها، بل وتوجيهها. وقال إن التعاون الكامل، لا سيما بين الشمال والجنوب، وفي نطاق كل منهما، هو ضرورة ذات أهمية مطلقة. وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين أكدت أيضا على أنه ينبغي النظر إلى دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي باعتباره عملية شاملة تقوم على التعاون والشراكة. وذكر أن المجموعة أكدت أيضا على أهمية دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد والناشئ القائم على المعرفة، وعلى أهمية توفير الهياكل الأساسية والسياسات السليمة الضرورية على جميع المستويات.

٢٣ - في الختام انتقل للحديث عن البند ٩٧ (د) من جدول الأعمال، فقال إنه قد تم التوصل في العقد الماضي إلى اتفاق بشأن طائفة واسعة من الإجراءات يقوم باتخاذها جميع الشركاء لمعالجة التحديات العديدة التي تجابهها البلدان النامية. وذكر أن النتائج التي توصل إليها عدد من المؤتمرات الرئيسية على امتداد العقد الماضي ركزت بشكل كبير على الحاجة إلى القضاء على الفقر من خلال إجراءات واضحة مُتفق عليها تُتخذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبيّن أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة يتمثل في عدم توفر الموارد على المستويين الوطني والدولي. وأوضح أنه حتى يتسنى تحقيق الأهداف النهائية لتلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، ينبغي لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية أن ترتفع. وأضاف أنه ينبغي تحديد عملية إنمائية تتسم باستجابتها للاحتياجات الاجتماعية، وتسعى إلى الحد

بشكل كبير من درجة الفقر المدقع، وتشجع فرص العمالة والإفادة من الموارد والمهارات البشرية، وتتصف بسلامتها واستدامتها بيئيا. وقال إن النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية ينبغي إصلاحها حتى تدعم العملية الإنمائية في البلدان النامية. وذكر أنه ينبغي توفر بيئة تتسم بالمتانة والاستقرار في الاقتصاد العالمي، والإدارة السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وطنيا ودوليا. وأضاف أنه ينبغي أيضا تعزيز التعاون الإنمائي الدولي بشكل حاسم، وبذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا. واختتم بالقول إن المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية يمتلك إمكانية مواجهة جميع هذه التحديات، مبينا أنه: ينبغي للشركاء في التنمية أن يلزموا أنفسهم جماعيا بكفالة توصل ذلك المؤتمر إلى نتيجة ناجحة.

٢٤ - **السيد شارليي** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين، فقال إن تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/56/321 و Corr.1) يسلط إضاءة مهمة على الموضوع وينبغي أخذه في الاعتبار في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية التي حُددت في المؤتمرات العالمية الرئيسية وفي إعلان الألفية. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، وعن اعتقاده أن مسألة المساواة بين الجنسين قد أحرزت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، حتى وإن كان هناك شوط طويل لا بد وأن يُقطع قبل تحقيق الأهداف المرجوة. وأوضح أن تحليل المسائل الجنسانية وتعميم المنظور الجنساني أصبحا أداتين تحظيان بقبول واسع في المحاولات المبذولة لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص.

٢٥ - وقال إن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في التنمية تكمنان في صميم تعزيز التنمية المستدامة وبحث تأثيرات العولمة. وبيَّن أنه ليس في الإمكان البحث عن علاج لما يعانيه عدد كبير من البلدان من تهميش دون توجيه الانتباه إلى ما تعانيه المرأة غالبا من مظاهر التهميش والتمييز داخل نطاق هذه المجتمعات. وأضاف أنه يتعين دمج المنظور الجنساني بشكل أفقي في جميع سياسات وأنشطة الأمم المتحدة.

٢٦ - وقال إن التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه جميع أنشطة التحرر والتقدم الاقتصادي. وأوضح أن توفير التعليم للفتيات هو أعظم الاستثمارات نفعا في نطاق أية استراتيجية إنمائية. وبيَّن أنه بدون توفر التمثيل المناسب للمرأة في عمليات صنع القرار - ومشاركتها فيها -، بما في ذلك على المستوى السياسي، تظل الفرصة ضئيلة لتحسين حضور المرأة، ومن ثم فإنه: يجب أن تكون أصوات النساء في الانتخابات ذات أهمية فعلية، كما يجب تمكينهن من فرص الوصول المتساوية إلى المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب. وأشار إلى أن هناك حاجة لمنح الأولوية في الميزانيات الوطنية لمكافحة الفقر، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا أن تجعل الأولوية للنفقات العسكرية. وأضاف أن تأنيث الفقر يمكن مناهضته من خلال إعطاء أولوية مطلقة للقضاء على الفقر. وبيَّن أن النساء والأطفال هم الضحايا الأُول للصراعات، ومن ثم يتعين أن يكونوا أول المستفيدين من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، التي هي ضمانات السلام والاستقرار السياسي والتنمية. وأعرب عن تشجيع الاتحاد الأوروبي لجميع الأطراف الضالعة في الصراعات على أن تعمل على إدماج المرأة بشكل أكثر فعالية في مفاوضات السلام، وإشراكها في جميع مستويات صنع القرار المتعلقة بمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

٢٧ - وقال إنه حتى يتسنى للفقراء استثمار مواردهم الضئيلة، وتنميتها، فإنهم بحاجة إلى التمتع الفعلي بإمكانية الحصول على الممتلكات، لا سيما الأراضي، والائتمانات، في ظل ظروف تتوفر فيها الضمانات القانونية، لا يتيحها عادة القطاع غير الرسمي. وبيَّن أن الاتحاد الأوروبي، لأجل ذلك، يدعم الحملة العالمية لضمان الحيازة التي أطلقها الموئل، ويعيد تأكيد دعمه لصياغة وتعزيز الممارسات والسياسات الهادفة إلى تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات التخطيط وصنع القرار المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وأشار أيضا إلى التأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشجع جميع الحكومات على زيادة جهودها لفتح أسواق عملها بشكل كامل، ولتسهيل توفير فرص عمالة حقيقية للنساء على اختلاف مستويات تعليمهن، ولضمان المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة والمساواة بين المرأة والرجل في شروط الاستخدام وظروف العمل.

٢٨ - وقال إن برامج الائتمانات المتناهية الصغر جديرة بالتطوير إذ أنها تمثل غالبا الفرصة الوحيدة أمام النساء العاملات في القطاع غير الرسمي للحصول على التمويل. وبيَّن أن التمويلات المتناهية الصغر ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد نقطة انطلاق؛ وأن المساعدة ينبغي، على المدى الطويل، أن تهدف إلى تحسين الأنشطة المدفوعة الأجر التي تزاولها المرأة لتمكينها من المنافسة في ظروف السوق الحالية.

٢٩ - وأشار إلى أن الفجوة بين الجنسين في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة يجب تضييقها؛ مبينا أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في التسليم بما يكمن في التكنولوجيات الحديثة من قدرات لتمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

٣٠ - وذكر أن مشاركة المرأة الكاملة في التنمية لا يمكن تصورها إلا إذا تمتعت المرأة باستقلالية تامة في التصرف، بما في ذلك ما يخص الصحة الإنجابية، وبحرية حقيقية في صنع القرارات داخل نطاق الأسرة بجميع أشكالها، بالاحترام الكامل لحقوقها الإنسانية. وأوضح أن مسألة الحقوق والصحة فيما يتعلق بالجوانب الجنسية والإنجابية لا تزال تمثل مجالا ذا أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقال إن أوضاع المرأة في بعض البلدان - ومن أمثلتها أفغانستان - تظل مبعثا للقلق بشكل كبير.

٣١ - وأشار إلى أنه لم يعد في الإمكان التحدث عن التنمية دون ذكر وباء الإيدز. وأضاف أن الدول قد شددت جميعها، خلال الدورة الاستثنائية التي خصصت لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أن المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة هما شرطان جوهريان للحد من وقوع النساء والفتيات عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقد التزمت الدول، تحقيقا لهذه الغاية، بالقضاء على جميع مظاهر التمييز والعنف التي تمارس ضد النساء والفتيات، بما فيها الممارسات التقليدية والعرفية الضارة، والاعتداء على النساء والفتيات، والاتجار بهن، وأكدت الدول تصميمها على منح المرأة الوسائل التي تمكنها من التحكم في المسائل المتصلة بشؤونها الجنسية.

٣٢ - وقال في ختام بيانه إنه لا بد من إشراك المرأة في تعزيز التنمية على صعيد الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بما تبذله وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أنشطة بشأن هذه المسألة. وكرر التعبير عن تأييد الاتحاد الأوروبي لتشجيع المساواة بين الجنسين داخل نطاق المنظمة في ما يتعلق بسياساتها للموارد البشرية، كما أعرب عن ترحيب الاتحاد بأنشطة المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

٣٣ - وقال إن من الأهمية بمكان إشراك المرأة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وأضاف أنه ينبغي، وفقا لذلك، دمج مسألة المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣٤ - وأوضح أنه في الوقت الذي تشكل فيه مشاركة المرأة في التنمية مسألة تتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، فإنها تمثل أيضا نهجا اقتصاديا حكيما، إذ أن تشجيع مشاركة المرأة هو تشجيع للتنمية سواء بسواء.

٣٥ - وانتقل إلى الحديث عن الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، فتساءل عما إذا كانت هذه العملية تمثل إضافة ذات جدوى حقيقية، حيث إنها تتناول نفس المواضيع التي يتولى نقاشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا أحيانا لتبسيط عمله حتى يتمكن من التركيز على الإجراءات التي تجتذب القدر الأكبر من الاهتمام. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يحبذ، لأجل ذلك، مواصلة الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي في سياق الإجراءات العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٣٦ - **السيد لي كيونغ شول** (جمهورية كوريا): قال إن هناك توافق آراء واسع في المجتمع الدولي بأن النهوض بالمرأة وتمكينها ينبغي أن يتم تعزيزهما بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وربما يكون تعزيز وتنويع الخدمات المالية المقدمة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية من أهم العناصر لتحقيق تنمية تراعي الفوارق بين الجنسين.

٣٧ - ومضى قائلا في ذلك الصدد، إن حكومته قد اتخذت عددا من الخطوات لتعزيز النهوض بالمرأة ولا سيما في القطاع العام وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات. ولا تملك الحكومة فقط وزارة كاملة - وزارة المساواة بين الجنسين - مكرسة لمعالجة القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، بل إنها أدخلت سياسات لضمان أن تكون هناك نسبة دنيا من النساء من أولئك الذين توظفهم الحكومة عن طريق امتحانات تنافسية مفتوحة. ومنذ تطبيق تلك السياسة، ازداد عدد الإناث الموظفات وبخاصة في الخدمة الخارجية. هذا الاتجاه التصاعدي في عدد النساء اللاتي يحتلن وظائف عليا في القطاع العام سيمكّن الحكومة من إدماج منظور نوع الجنس بصورة أفضل في السياسات العامة.

٣٨ - وأضاف قائلا إن ثورة تكنولوجيا المعلومات قد ساعدت أيضا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات، قال إن حكومته لديها خامس أعلى نسبة من مستخدمي الإنترنت في العالم حيث يتمتع أكثر من ٤٠ في المائة من السكان بالوصول إلى شبكة الإنترنت. وتمثّل النساء أكثر من ٤٠ في المائة من السكان الذين يستخدمون الإنترنت.

٣٩ - واختتم بيانه قائلا بأن وفده يرحب بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية ويعتقد بأن هدف إعلان قمة الألفية لضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون موجّها لجميع البلدان في ذلك الصدد. وما فتئت حكومته تنفّذ برامج دولية تعليمية وتدريبية مختلفة للمتدربين من بلدان نامية مختلفة لعلمها التام بأهمية الموارد البشرية الكبيرة للتنمية. وأخيرا، أعرب عن أمله في أن تتناول الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والاتفاقات التي تتم فيه، طموحات المجتمع الدولي المشتركة المتعلقة بالتنمية.

٤٠ - **السيد أواي** (اليابان): قال، في القرن التاسع عشر، عندما واجهت اليابان تحدي اللحاق بركب القوى الصناعية في ذلك الوقت، ركّزت على توفير التعليم الابتدائي للجميع. وعلى مدى سنوات جمعت اليابان الكثير من الخبرة بمساعدة

خبراء دوليين في مجالات القانون والطب والهندسة والزراعة من بين مجالات أخرى، بتوفير الفرص للرعايا اليابانيين الموهوبين للتدرّب في الخارج. ولذلك، فهي مقتنعة تماما بقيمة تنمية الموارد البشرية والتعاون التقني. وحتى اليوم، استقبلت اليابان نحو ٢٠٠ ٠٠٠ متدربا من العالم النامي وأوفدت ٢٤ ٠٠٠ خبير ياباني تقريبا في الخارج عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ متطوع يعملون على مستوى القواعد الشعبية في البلدان النامية.

٤١ - وفيما يتعلق بالبند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال، أعرب عن أسف وفده لعدم تركيز الحوار الرفيع المستوى. وربما يكون من المفيد إعادة تقييم أهداف تلك المناقشة والنظر في عقد حوار رفيع المستوى على أساس أكثر انتظاما من أجل السماح للدول الأعضاء بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والمحافظة في الوقت نفسه على الطابع الجامع والشامل لتمويل عملية التنمية.

٤٢ - **السيدة لوبيز** (فنزويلا): قالت إن بلدها يولي أهمية قصوى للتعاون الدولي لأغراض التنمية الذي يفصَّل بحسب احتياجاته الخاصة في مجالات مثل التعليم والشراكة والتجارة. وفيما يتعلق بمجال دور المرأة في التنمية، فقد خطت فنزويلا خطوات مثيرة للإعجاب في تمويل المشاريع المتناهية الصغر بغية إدماج المرأة في العملية الإنتاجية. وفي ذلك الصدد، أنشأت المصرف الإنمائي للمرأة، الذي يعزز أنشطة منظِّمات المشاريع المتناهية الصغر، ويوفر خدمات ائتمانية ويقدم التدريب والمساعدة التقنية للنساء. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، أيّدت تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وأضافت بأن تنمية هذه الموارد تعتبر بالتأكيد من الأولويات الاجتماعية لحكومتها. وفي ذلك الصدد، أكدت على الحاجة إلى تضييق الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع في مجال المعلومات والمعرفة والاتصالات والتي أثرت على نحو سلبي على تدريب الأجيال الناشئة في أقل البلدان نموا. وأكدت أن وفدها يؤيد سياسات تنمية الموارد البشرية المكيفة حسب احتياجات البلدان.

٤٣ - وفيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، أعربت عن تأييد وفدها للجهود الموجهة نحو إنشاء آليات شراكة على المستويين الوطني والدولي مع القطاع الخاص لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بإقامة تعاون فيما بين أصحاب المصلحة المهتمين لجمع طاقات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

٤٤ - واختتمت قائلة بأن أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع تظل ملزمة. ويتطلب تطبيق الاستراتيجية تنفيذا متكاملا وشاملا للتوصيات والالتزامات التي تمت في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومتابعتها، والتي تتطلب بدورها التزاما سياسيا صارما من جانب المجتمع الدولي. وحكومة فنزويلا مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء نموذج جديد للتعاون الدولي يكون أكثر إنصافا ومستنيرا بمفهوم اقتصاد حديث وإنساني وتنافسي مشرّب بأهداف السلام والتقدم والتنمية النبيلة. وفي هذا الصدد، تنفذ فنزويلا برنامج إنعاش اقتصادي يسعى إلى تحقيق مستويات تنمية جديدة وأفضل. وتتضمن أهدافه وقف انتشار الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ومنع التهميش داخل الاقتصاد العالمي. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون توفير بيئة اقتصادية مؤاتية. ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيز الاستراتيجيات اللازمة لبناء عالم متكامل أكثر نزاهة وتوازنا وحثت الأمين العام على الترويج لوضع تدابير جديدة مؤثرة وفعالة لصالح التعاون والتكامل والتضامن.

٤٥ - **رئيس الأساقفة مارتينو** (مراقب عن الكرسي الرسولي)، مستشهدا بالبابا جون بول الثاني، قال إن المسألة التي تواجه الضمير الإنساني هي فقر ملايين لا تحصى من الرجال والنساء. ويعتبر الفقر والقضاء عليه مسألة أصبحت هامة أكثر من ذي قبل ولها آثارا معنوية. ومن الطرق التي تحد من الفقر تعزيز النمو القائم على سياسات وطنية في صالح الفقراء.

٤٦ - وأكد على أهمية تنفيذ إصلاح زراعي فعّال ومنصف ومنتج يهدف إلى تخفيف الفقر في الريف. ومع ذلك، لا يمكن حصر الإصلاح الزراعي ببساطة في إعادة توزيع الأراضي. وينبغي أيضا أن يعمل كأداة لتوسيع الملكية الخاصة للأراضي، حتى لو كان ذلك يعني أخذ الممتلكات العامة في الاعتبار، الذي يعتبر سمة من سمات الهيكل الاجتماعي لكثير من السكان الأصليين. وينبغي أن تعزز السياسات الوطنية أيضا تطوير مزارع بحجم عائلي - تزود الأسرة، في جملة أمور، بمكاسب كافية وتضمن ديمومة البيئة الريفية. وينبغي أن تضمن السلطات العامة حماية حقوق العمال الريفيين وإنشاء نظم تعليم قادرة على توفير أوسع قدر ممكن من المعرفة، وتعزيز المهارات على مختلف المستويات التعليمية.

٤٧ - وأضاف قائلا ينبغي أيضا التصدي للفقر في الريف في إطار التجارة الدولية. وينبغي أن تفضي المفاوضات حول الزراعة إلى تحديد الالتزام بإزالة العقبات أمام الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي وإعانات الصادرات بالنسبة للسلع الآتية من البلدان النامية. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي للسماح للبلدان النامية بتعزيز التنويع، وإنشاء البنية التحتية وتطبيق التكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام.

٤٨ - وختم قائلا من المسائل الأخرى التي تتطلب إجراء دوليا، إنشاء نظام حقوق ملكية فكرية يوازن بين الحاجة إلى تقديم حوافز للابتكار مع حاجة البلدان الفقيرة إلى تقاسم فوائد هذه الابتكارات، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد البيولوجية والحق في الأمن الغذائي.

٤٩ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن القرن العشرين قد شهد زيادة مهولة في عدد سكان العالم وفي النمو الاقتصادي وفي أثر هذين العاملين على البيئة. وحسب التقرير المعنون ''موارد العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١: السكان والنظم الإيكولوجية: نسيج الحياة المهترئ'' لا تزال الطلبات المتزايدة على الموارد تسبب تدهورا للنظم الإيكولوجية ومن المرجح أن يكون لها أثر مدمر على التنمية البشرية وعلى سلامة كافة أنواع المخلوقات.

٥٠ - ومضى قائلا، إن عدد سكان العالم قد ازداد على نحو كبير منذ عام ١٩٥٠ وأصبح هناك اتجاه متزايد نحو التمدن. وحاليا، يعيش نحو نصف سكان العالم في المدن. وفي الوقت نفسه، ظل هناك توسع هائل في مجال إنتاج السلع وتوفير الخدمات في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى التقدم التقني الذي أدى إلى تحسين مستويات المعيشة.

٥١ - وأضاف قائلا إن آثار ازدياد عدد سكان العالم على وفرة الماء العذب وعلى نوعيته وعلى تدهور البيئة في المدن وتلوث الجو وانخفاض معدلات إنتاج الأرض كلها مسائل تدعو إلى القلق على المستوى الدولي. ولعل أكثر المسائل مبعثا للقلق هي تلوث الماء العذب في البلدان المتقدمة النمو وشح المياه العذبة في البلدان النامية. وقد بدأ العديد من البلدان في اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين سياسات الاستيطان البشري في المناطق الريفية والحضرية على السواء. كما اتخذت أيضا بعض البلدان النامية تدابير لضمان التوزيع العادل للمياه إلا أن طاقاتها ما زالت محدودة كما أنها تفتقر

لفوائد التكنولوجيا الحديثة والمعرفة المطلوبة لتفعيل سياساتها. ومن المؤمل أن تبذل البلدان المتقدمة اقتصاديا جهودا جادة لتعبئة الموارد من أجل تحسين طاقات البلدان النامية في هذا الخصوص.

٥٢ - وقال إن بلده قد تصدى لحاجته من المياه للاستهلاك البشري وللأغراض الاقتصادية عن طريق مشروع النهر الصناعي العظيم الذي يوفر حاليا ٤,٥ ملايين متر مكعب من المياه العذبة من الصحراء بجنوب ليبيا إلى المدن في الشمال. وبعد أن يتم إكمال المرحلة الثالثة في المستقبل القريب، سترتفع كمية المياه المنقولة يوميا إلى ٦ ملايين متر مكعب. ويعتبر هذا المشروع جهدا تاريخيا لتوفير المياه للاحتياجات البشرية والتنمية الاقتصادية ولمكافحة التصحر في رقعة شاسعة من شمال أفريقيا. وقال إن بلده على استعداد لمشاطرة تجربته وخبرته في هذا المجال مع أي من البلدان الراغبة في الاستفادة منه. ويعمل بلده أيضا على زيادة كفاءة استعمال المياه وإدارتها عن طريق إعادة تدوير المياه وإزالة ملوحتها، في محاولة منه للتصدي للتحديات المستقبلية لخطط التنمية المستدامة التي تم اعتمادها.

٥٣ - وفي معرض الإشارة إلى تقرير الأمين العام عن النهوض بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية (A/56/162)، قال إن الالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عُقدت تحت رعاية الأمم المتحدة هي الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الجهود الدولية المبذولة للتصدي لتحديات التنمية العالمية. وهناك حاجة لإظهار الإرادة السياسية لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ولتفعيل الالتزامات المالية التي تعهدت بها جهات مانحة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، خاصة وأن هناك انخفاضا واضحا في تقديم التمويل من جميع المصادر. وقد التزمت البلدان النامية بتعبئة مواردها الوطنية لتنمية الموارد البشرية لمشاريع السكان بشكل خاص، إلا أنه بسبب انخفاض الأموال المقدمة من الجهات المانحة، أصبح العديد منها غير قادر على تمويل برامجه السكانية الوطنية.

٥٤ - وفي الختام، أكد على ضرورة المساهمة الفعالة من جانب الدول والمنظمات الخاصة وغير الحكومية في أنشطة التنمية البشرية، وعلى ضرورة إبداء المزيد من الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الماضية والمستقبلية.

٥٥ - **السيد يحيى** (إسرائيل): قال لقد ظلت المرأة تعاني لأجيال من الممارسات التمييزية، ونسبتها اليوم بين مَن يعانون من الفقر المدقع تمثِّل الغالبية العظمى. واستطرد قائلا إن إسرائيل طالما اعتبرت الاستثمار في تعليم المرأة مقوِّما بالغ الأهمية للتنمية المستدامة، وإنها تنظِّم منذ أكثر من ٤٠ عاما برامج تدريب للتوعية بجوانب التحيز الجنسانية وبضرورة البت في الأمور في إطار سياسات تراعي القضايا الجنسانية. وأشار إلى تشجيع المشاركين في تلك البرامج على وضع استراتيجيات تمكينية وعلى توسيع دائرة التفاعل بين المنظمات النسائية وصنّاع القرار في دوائر القطاع العام. وأوضح أن دوراتها الدراسية تركِّز أيضا على أنشطة تنظيم المشاريع في شتى المجالات بدءا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الزراعة.

٥٦ - وقال إن إسرائيل تعد من كبريات البلدان المتقدمة في دائرة التشريعات التي تعالج قضايا المرأة. فعلاوة على التشريعات القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، سُن مؤخرا قانون يقضي بتعيين مستشارين محليين معنيين بوضع المرأة. وأضاف أنه على الرغم من تزايد أعداد النساء اللاتي يدخلن إلى معترك الحياة السياسية ويلتحقن بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص الصناعية، لكن نسبتهن ما زالت أدنى من الرجال في المناصب العليا. وأكد أن من الضروري، في إطار السعي لفتح المزيد من الأبواب أمام المرأة لكي تنعم بفرصة

متكافئة مع الرجل، عدم الإخلال بالتوازن الدقيق بين ضرورة الحفاظ على الأدوار التقليدية وحاجة المجتمع الحديث إلى الاستفادة من طاقة المرأة كمصدر كامن للعمالة الموهوبة الماهرة.

٥٧ - ثم انتقل بالحديث إلى تنمية الموارد البشرية قائلا إن إسرائيل تولي اهتماما كبيرا لهذا الأمر، وإنها تشرك في خبراتها البلدان النامية من خلال برامج للتدريب تستهدف الارتقاء بنوعية حياة سكان الريف. وذكر أن التجربة توضح أن التنمية الصناعية ليست حكرا على البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، حيث يمكن تنمية الصناعات بتنمية الطاقات الكامنة في البشر. وقال إن التنمية الاجتماعية وتعليم القيم الديمقراطية وتكافؤ الفرص مجالات يجب أن تتطور في مواكبة التقدم التكنولوجي والاقتصادي. وقال إن الديمقراطية لا تكفل المزيد من الفرص لجميع قطاعات السكان فحسب، بل إنها تزيد من الاستقرار الإقليمي أيضا.

٥٨ - وأشار إلى أن الحالة الراهنة في المنطقة تعيق تنمية الروابط التجارية مع البلدان الأخرى، وأن المقاطعة الاقتصادية قد جعلت من المتعذر بشدة على إسرائيل استيراد المواد الخام وترويج صادراتها؛ مما حدا بها إلى إقامة صناعات تولي قيمة كبيرة لتوافر رصيد نوعي من الموارد البشرية بدلا من التوافر الفعلي للموارد الطبيعية. ونوّه بتركيز إسرائيل أيضا على إقامة صناعات تستخدم ضروبا متقدمة من التكنولوجيا والأنشطة الزراعية، وعلى الاتصالات، وعلى بناء نظام تعليمي ناجح ابتغاء تحقيق الغايات الطويلة الأجل والتنمية الاقتصادية. وقال إنه كان من المهم بالمثل الاستثمار في البحث والتطوير وبناء مؤسسات للأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم قائمة على الابتكارات التكنولوجية.

٥٩ - وأشار إلى تجربة الكيبوتز واصفا إياها بأنها ساهمت إسهاما عظيما في تقدم المجتمع الإسرائيلي وتنمية اقتصاده. وقال إن حركة الكيبوتز، رغم فتور الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، ما زالت تقدم إنموذجا يوضح للبلدان النامية كيف يمكنها أن تضع إمكاناتها البشرية في خدمة الصالح الأعم للمجتمع. وأشار إلى ضرورة التوسع في استقصاء سبل الاستفادة من الإمكانات الإنمائية الكامنة في تجربة الكيبوتز في مناطق أخرى من العالم.

٦٠ - **السيد فاليرا** (المكسيك): قال إن وفده يسلِّم بالدور الجوهري الذي تنهض به المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية مما حدا به إلى الاهتمام بشدة بالجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز مساهمة المرأة في تنمية المجتمع. وأوضح أن بلده قد استضاف مؤخرا مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالائتمانات الصغيرة، الذي عالج قضايا رئيسية مثل جدوى مؤسسات الائتمانات المتناهية الصغر وسبل تنظيمها وتشغيلها، وأثر القروض على نوعية حياة السكان، ورسم السياسات الوطنية وتنفيذها وإعداد المؤسسات الوطنية وبنائها. وأوضح في هذا الصدد أن المكسيك، التي أسست نظاما للتمويل قائم على الائتمانات المتناهية الصغر والمدخرات في شتى أرجائها، تؤمن بأن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية سيوفر فرصة مثالية للمضي قُدما في إقامة الآليات بغية تعزيز نظام الائتمانات المتناهية الصغر والصكوك المالية الأخرى في البلدان النامية مع مراعاة الحاجة إلى منظور جنساني.

٦١ - ثم انتقل إلى مسألة تنمية الموارد البشرية قائلا إن وفده يرى أن العولمة توفِّر بالفعل فرصا للنمو والتنمية. ووصف التعليم وتنمية الموارد البشرية بأنهما مفتاح يكفل لجميع البلدان وسائر قطاعات المجتمع إمكانية الاستفادة من تلك الفرص. وعلاوة على ذلك، أوضح أنه ينبغي

لاستراتيجيات الأمم المتحدة في ذلك الشأن أن تتوسع أكثر فأكثر في إدراج سبل تتيح للسكان والبلدان النامية الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة مع إيلاء المرأة اهتماما خاصا في هذا الشأن، على أن يشمل هذا النساء من السكان الأصليين والفتيات والمعوقات. ودعا إلى توثيق التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومع القطاع الخاص، والجماعات والهيئات الأخرى من المجتمع المدني.

٦٢ - **السيدة تشينوويث** (مديرة مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إن الفلاحات في المناطق الريفية يلقين صعوبات متزايدة في التمتع بثمار العولمة، لجملة أسباب من بينها الافتقار للموارد المالية وإمكانية الوصول للائتمان، وقلة حظهن من التعليم بوجه عام بالمقارنة بالرجل. وعلاوة ذلك، أشارت إلى الارتفاع في عدد الأسر التي تعولها امرأة نتيجة لتزايد معدلات هجرة الرجال من الريف إلى الحضر، وعليه يظل دخل المرأة عماد الأسرة.

٦٣ - وبعد أن تطرقت إلى بعض المشاكل التي تعترض السبيل في ميدان خصخصة الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى، قالت إن فتح الأبواب أمام المرأة الريفية للانتفاع من الخدمات المالية من الأولويات الرئيسية في جدول أعمال منظمة الأغذية والزراعة التي أبرزت مدى الحاجة إلى تهيئة مجموعة متنوعة كاملة من الخدمات المالية، من بينها مرافق ائتمانية، لتعزيز القدرات المالية المستدامة. وقالت إن المنظمة قد آلت على نفسها إقامة مؤسسات مالية جيدة قادرة على خدمة قطاعات واسعة من سكان الريف؛ وقالت إنها ملتزمة بفتح المزيد من الأبواب أمام المرأة للانتفاع من الخدمات المالية. وأشارت في هذا الشأن إلى أن منظمة الأغذية والزراعة تركِّز أنشطتها في مجال التعاون التقني على ثلاثة مجالات، هي: وضع السياسات المالية وصياغتها ودعم التشريعات اللازمة؛ وإسداء المشورة فيما يتعلق بإعادة هيكلة النظم المالية، بما في ذلك المؤسسات والآليات التي يمكن أن تهيئ المزيد من إمكانيات الربط بين الادخار والائتمان في إطار تشغيلي فعال؛ ووضع نظم عملية وإجراءات تنفيذية تهدف إلى توفير خدمات مالية فعالة مستدامة لسكان المناطق الريفية والمساعدة في تنفيذ تلك النظم والإجراءات.

٦٤ - وابتغاء تلبية الاحتياجات المالية المحددة للمرأة الريفية، أوضحت أن منظمة الأغذية والزراعة عمدت فضلا عن ذلك إلى التركيز على تنظيم دورات تدريبية في مجالات تنظيم المشاريع والمحاسبة وغير ذلك من الأنشطة التقنية ذات الصلة. وقالت إن المنظمة أسست لهذا الغرض برنامج تحليل الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والجنسانية (سياغا) ووضعت دليلا لإدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر في إطار يراعي القضايا الجنسانية. وأوضحت أن مجالس الإدارة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة قررت فضلا عن هذا إجراء استعراض لخطة العمل الجنسانية والإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في إمكانيات الاستفادة من خدمات الدعم الزراعية، بما في ذلك الخدمات المالية، وكذلك تهيئة وإدارة فرص العمل في المناطق الريفية. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تنهض به المرأة الريفية في البلدان النامية والعقبات التي كثيرا ما تعترضها في الحصول على الموارد اللازمة لدعم عملها، أوضحت أن منظمة الأغذية والزراعة تأمل في أن يولي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية اهتماما كبيرا لتلك المسألة البالغة الأهمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.